جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماسترتخصص علاقات دولية

إعداد الأستاذ: عادل بن عمر

السنة الجامعية 2019-2020

مقدمة

تعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة من القيم التي تتبناها الدولة في محيطها الخارجي، والتي تهدف إلى الدفاع عن مصالحها وخلق مكانة معتبرة بين الدول.

وتهدف هذه المحاضرات إلى معرفة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الخارجي، ماهي المحددات التي تؤثر على هذه السياسة انطلاقا من وجود مجموعة من المتغيرات الداخلية ووالخارجية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية؟

مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية

تستلهم السياسة الخارجية الجزائرية مبادئها من مجموعة المواثيق منها بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس، ومجموعة من النصوص الدستورية التي تؤكد عليها مختلف الدساتير .

1.الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول

يرتكز نهج السياسة الخارجية الجزائرية على اعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية، وذلك عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة والتحكيم، ولعل هذه الآليات تدخل ضمن الدبلوماسية الوقائية التي تحول دون تطور النزاع.

وهناك مجموعة من الأزمات التي برزت فيها السياسة الخارجية الجزائرية؛ كالوساطة بين العراق وإيران في 1975، وأزمة الرهائن الأمريكيين 1980، وحل النزاع الإثيوبي الاريتري في 2000، والوساطة في مالي بين الفرقاء الماليين والأمر ذاته في ليبيا.

كما تنص مختلف دساتير الجزائر على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حيث تؤكد على الامتناع عن اللجوء للقوة للمساس بسيادة الدول الأخرى باستثناء الدفاع عن السيادة الوطنية.

إلا أن مبدأ عدم التدخل أصبح محل نقاش خاصة بعد موقفها من ثورات الربيع العربي، حيث حرصت الجزائر على مبدأ الحياد وتوظيف الدبلوماسية الوقائية في الهيئات الدولية بدل أن تكون دولة فاعلة ومبادرة.

ففي حين يجادل البعض بأن مبدأ عدم التدخل يضمن الاستقرار الداخلي ويحقق الأمن من أخطار الحدود المجاورة، حيث ترفض التدخل العسكري وتعمل على دعم الحوار والحلول السلمية بين الفرقاء، ومن ثم فهي تسوق للجوار الحسن الذي يعد حصانة لدول الجوار، وسمح لها ببقاء العلاقات مع دول الربيع العربي وأصبحت مطلب وساطة بين الأطراف المتنازعة.

إلا أن هناك من يرى أن مبدأ عدم التدخل يجب التنازل عليه باعتباره يشل حركة الدبلوماسية الجزائرية والحفاظ على مصالحها، حيث أصبحت عاجزة عن التفاعل واكتفت بموقف المتتبع والانكفاء الذاتي للسياسة الخارجية الجزائرية في عمقها الاستراتيجي على الحدود الشرقية والجنوبية.

ولعل هذا الجدل تثيره نظرتان أساسيتان في العلاقات الدولية، فالنظرية الواقعية تؤكد على ضرورة الالتزام بالمصالح على حساب المبادئ، فتأمين البقاء ضد أي تهديد خارجي، وتحقيق الاستقرار الداخلي، والازدهار الاقتصادي يستلزم زيادة القوة.

أما النظرية البنائية فتؤكد على ضرورة الالتزام بالمبادئ مع إمكانية تضييع بعض المصالح، حيث أنها تتجاوز المنطق المادي للمصلحة كما هو عند الواقعية، والمصلحة عندها هي كذلك الالتزام بالمبادئ التي تعبر عن قيم وهوية الدولة داخليا وخارجيا.

2. حق الشعوب في تقرير المصير

وهو مبدأ عالمي نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة 1960، ومبدأ دولي ثابت يتضمن حرية اختيار نظام الحكم والنظام الاقتصادي، والجزائر تدعم كل الشعوب التي تطالب باستقلالها دون قيد أو شرط، حيث تنص المادة 27 من دستور 1996 على ان "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير ضد كل تمييز عنصري."

وعليه فالجزائر تدعم حركات التحرر باعتبارها قضايا عادلة بعيدا عن الاعتبارات المصلحية مثل دعم القضية الفلسطينية بشكل متواتر، إلا أن هذا الموقف جلب لها توتر في

العلاقات مع بعض الدول كالمغرب نتيجة مساندة الجزائر للشعب الصحراوي، واندونيسيا لنظرا لمساندة الجزائر قضية تحرير تيمور الشرقية.

3. التعاون الدولي:

جل الدساتير الجزائرية تنص على التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية في إطار المساواة والمصلحة المتبادلة، في إطار الفضاء المغاربي والعربي والمتوسطي والإفريقي التي تشكل دوائر الانتماء للسياسة الخارجية الجزائرية.

فالجزائر تدعم جهود تفعيل الاتحاد المغاربي كفضاء تكاملي، وهي عضو في الجامعة العربية وفي الاتحاد الإفريقي، كما تربطها علاقات مع مختلف الدول سواء في أمريكا أو في أوربا أو في أسيا سواء بشكل ثنائي أو بشكل متعدد الأطراف.

4.الحدود الموروثة عن الاستعمار

تلعب الحدود دور مزدوج؛ فقد تكون عامل وصل أو عامل عزل، والحدود تعتبر مصدر من مصادر النزاع خلال مراحل التحرر في إفريقيا نظرا للهندسة الاستعمارية للحدود، إذ وضعتها بشكل ينتج النزاعات بين الدول بعد الاستقلال مثل حرب الرمال 1963بين الجزائر والمغرب، إلا أن الجزائر تبنت قرار منظمة الوحدة الإفريقية(الاتحاد الإفريقي حاليا) القاضي بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهذا من شأنه أن يحمي إفريقيا من الهزات التي يمكن أن تحدث إزاء إعادة النظر في الحدود القائمة.

والجزائر عقدت مجموعة من الاتفاقيات لتسوية الحدود مع دول الجوار، فمع المغرب تم عقد اتفاقية افران في 1969، واتفاقية تلمسان في 1970 واتفاقية الرباط في 1972، وتم عقد اتفاقيتين مع تونس لضبط الحدود بينهما في 1970 وفي 1983، كما تم ابرام اتفاقيات مماثلة مع موريتانيا في 1983 ومع مالي في 1983 ومع النيجر في 1983.

وهذا يكرس حسن الجوار والتعاون الحدودي في مختلف المجلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

5.تجريم دفع الفدية وعدم التحاورمع الارهابيين

ويعتبر هذا المبدأ مشروع جزائري صادق عليه مجلس الأمن لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعه في 2009 و2010، حيث أن احتجاز الرهائن من المجموعات الإرهابية وطلب الفدية، والمطالبة بإطلاق سراح الإرهابيين مقابل سراح الرهائن من الأعمال الابتزازية التي تعد تهديد للأمن والسلم الدوليين.

ودفع الفدية يعتبر دعم للجماعات الإرهابية لأنه يوفر لها الموارد المالية، وهذه الأموال تستخدم في التسلح والمرتزقة واستخدامهم في نزاعات عنيفة وتعد فرنسا وألمانيا واسبانيا من الدول المتهمة بدفع الفدية

وعليه تكونت عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية عبر الالتزام بهته المبادئ طوال الوقت، وهي مبادئ غير معطلة وتحضى بدعم دولي.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

هناك مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تتحكم في عملية صنع سياسة خارجية فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي.

1. المحددات الداخلية

تعد السياسة الخارجية الجزائرية امتداد للسياسة الداخلية كون السلوك الخارجي ما هو إلا انعكاس للبيئة الداخلية.

أ. المحددات الجغرافية

تحدد الجغرافيا سلوك الدول في المحيط الدولي كما هو معروف عند الجيوبليتيكيين، فالموقع والمساحة والتضاريس والمناخ المتنوع يحدد السلوك الخارجي، فمثلا الجفاف في دول الساحل الإفريقي يؤدي الى تزايد هجرات الأفارقة إلى الجزائر.

والجزائر بمساحتها الواسعة التي تتجاوز 2.3 مليون كلومتر مربع، وموقعها الجيو استراتيجي حيث تحتل قلب المغرب العربي، وبوابة إفريقيا وتمثل همزة وصل بين أوربا وإفريقيا والعالم العربي، ولها حدود مع عدد من الدول تونس وليبيا والنيجر ومالي والتشاد والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، والحدود قد تلعب دور التعاون أو الصراع، ففي الشق التعاوني

نجد مثلا طريق الصحراء مالي النيجر، ومشروع أنابيب الغاز مع النيجر ونيجيريا، أما في الشق الصراعي فالحدود تشكل تهديدات محتملة من دول الجوار تمس أمن الجزائر.

وطول الشريط الحدودي للجزائر مع دول الجوار يعد هاجسا امنيا فعليا لها، وذلك لصعوبة مراقبتها وحمايتها من التهديدات الأمنية المختلفة، كالتهريب والهجرة غير الشرعية والإرهاب وتجارة الأسلحة، فضلا عن هاجس الخوف والشك المتبادل بينها وبعض الدول المجاورة.

ب.المحددات الاقتصادية

وتشمل مجموع المقدرات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر وتتمثل في ما يلي:

- الموارد الطاقوية: فالجزائر تمتلك احتياطي طاقوي معتبر في الصحراء، 45 مليار طن من النفط و4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ولهذا ركزت الدبلوماسية الجزائرية على تامين الأمن الطاقوي الجزائري بتامين منطقة الصحراء من التهديدات القادمة من الساحل.

- الموارد المعدنية: فالجزائر تمتلك ثروة معدنية متنوعة مثل الذهب واليورانيوم والحديد والرصاص، بالإضافة إلى الجبس والاسمنت.

- الزراعة والثروة الحيوانية: فالإنتاج الزراعي الجزائري متنوع لكنه متقلب وضئيل، وهي تحقق أمنها الغذائي عن طريق الخارج، وهذا ما قد يرهن مواقف الجزائر لصالح هذه الدول التابعة لها.

- الصناعة والسياحة: هناك مجموعة من الصناعات الناشئة في الجزائر واغلبها صناعات تحويلية، ورغم الدعم الكبير الذي تمنحه الحكومة إلا إن الفقر والبطالة مازالا أكثر انتشارا.

كما تزخر الجزائر بأماكن سياحية مهمة جدا خاصة في الصحراء لكن تبقى عرضة للتهديدات الإرهابية الآتية من الساحل الإفريقي.

ج. المحددات البشرية:

يتجاوز عدد سكان الجزائر أكثر من 40 مليون نسمة ويشكل الشباب الأغلبية المطلقة في تكوينه، كما يلاحظ التداخل القبلي مع دول الجوار والتشابك معهم في العلاقات الاسرية والمصالح الاقتصادية والثقافية.